الله تعالى متناهية للتطبيق في الكل وفي الناقص عنه بواحد وتناهيهما
بالكل عند المتكلمين وأن تكون الحركات الفلكية متناهية للتطبيق في سلسلة
من هذه الدورة وأخرى من الدورة التي قبلها وتناهيها بالكل عند الفلاسفة
وثانيهما نقض المقدمة القائلة بأن أحد الجملتين إذا كانت أنقص من الأخرى
لزم انقطاعها بأن الحاصل من تطبيق الواحد مرارا غير متناهية مع عدم
تناهيها اتفاقا ومقدورات الله تعالى أكثر من معلوماته لاختصاصها بالممكنات
وشمول العلم بالممتنعات أيضا مع عدم تناهي المقدورات عندنا ودورات زحل
أقل من دورات القمر ضرورة مع عدم تناهيها عند الفلاسفة وحاصل
الاعتراض أنا نختار أنه يقع بإزاء كل جزء من الناقصة ولا نسلم لزوم تساويهما بإزاء
فإن ذلك إنما يكون في المتساوي فقد يكون لعدم التناهي وإن سمي مجرد ذلك
تساويا وبالجملة نسلم استحالته فيما بين التامة والناقصة بمعنى نقصان
شيء من جانبها المتناهي وإنما يستحيل ذلك في الزائدة والناقصة بمعنى
كون عدد أحدهما فوق عدد الأخرى وهو ليس بلازم فيما بين غير المتناهي
وإن نقص من أحدهما الوف وقريبا من المنع بدعوى الضرورة في أن
كل جملتين إما متساويتان وإما متفاوتتان بالزيادة إذا انقطعتا وإن الناقصة
يلزمها الانقطاع وعن النقوض بتخصيص الحكم أما عندنا فبما علم من
وجود سواء كانت مجتمعة في سلسلة العلل والمعلولات أو لا كما في
الحركات الفلكية فإنها من المعدات فلا يرد الأعداد لأنها من الاعتبارات
ولا تحقق لها في الوجود ولا المعلومات لأنها متناهية ولا معلومات الله
تعالى ومقدوراته والمعنى لا تناهيها أنه لا ينتهي إلى حد لا يكون فوقه
عدد أو مقدور آخر وأما عند الفلاسفة فبما يكون موجودة معا
بالفعل مرتبة وضعا في سلسلة المقادير على ما ذكر في تناهي الأبعاد
أو طبعا في سلسلة العلل والمعلولات فلا يرد الحركات الفلكية

لكونها

١٤٠

لكونها متعاقبة غير مجتمعة ولا جزئيات نوع واحد كالنفوس الناطقة على
تقدير عدم تناهيها بحسب العدد لكونها غير مرتبة فإن قيل التخصيص
في الأدلة العقلية اعتراف ببطلانها حيث تخلف المدلول عنها قلنا
معناه أن الدليل لا يجري في صورة النقض ليتمشى بأعراها أما
عندنا فنظرا إلى أنا نجعل في نفس الأمر يكن التطبيق فيه ولا يحكم الوهم
هم فينقطع بانقطاعه لا يكون ما في نفس الأمر فإنه لا بد أن يقع بإزاء كل
جزء جزء أو لا يقع وهو معنى الانقطاع وأما عندهم فنظرا إلى التطبيق
بحسب نفس الأمر إنما يتصور فيما له مع الوجود ترتب ليوجد بإزاء جزء من
هذه جزء من تلك فلا يجري في الأعداد ولا في الحركات الفلكية ولا في
النفوس الناطقة والحوادث بتحصيل الجملتين من سلسلة ثم مقابلة جزء من
هذه بجزء من تلك إنما هو بحسب التعقل دون الخارج فإن [illegible]
حكم العقل بأنه لا بد أن يقع بإزاء كل جزء جزء أو لا يقع فالدليل جار في
الأعداد وفي الموجودات المتعاقبة والمجتمعة المرتبة وغير المرتبة لأن في
للعقل أن يفرض ذلك في الكل وإن لم يكف ذلك بل اشترط ملاحظة أجزاء
الجملتين على التفصيل لم يتم الدليل في الموجودات المرتبة فضلا عما عداها
لأنه لا سبيل للعقل إلى ذلك إلا فيما يتناهى من التي قوله الثالث
تلك السلسلة المتسلسلة على معلول محض لزم اشتمالها على علة محضة لا
تحقيقا للتكافؤ في التضايف فينقطع وهذا أخذ بعبارة منها لو لم
تتسلسل العلل لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة ضرورة أن كل ما هو
علة فيها فهو معلول لا غير علة فيسقط التكافؤ ومنها التطبيق في جملتي
العلية والمعلولية في تلك السلسلة فإن تفاوتا بطل التكافؤ ولا لزم
علية بلا معلولية ضرورة أن في الجانب المتناهي معلولية بدون علية الوجه
الثالث أنه لو لم تنته سلسلة العلل والمعلولات إلى علة لا تكون معلولة
لشيء لزم عدم تكافؤ التضايف وهو باطل [illegible] ونقول لما

Copyright © King Saud University